

المصادر المعرفية لمقالات الإدارة التربوية

مود إسطفان(*)

أستاذة علم المعلومات والمكتبات - الجامعة اللبنانية.

مقدمة

أصبح معروفاً أن النشر يتعدى الأشكال التقليدية كالدوريات والكتب وما شابه ذلك بل صار للشبكات الاجتماعية والمدونات دور في النشر والتواصل العلمي، علماً أن النشر في الدوريات يبقى هو الوسيلة الأفضل بالنسبة إلى الباحث لإثبات أسبقيته في موضوع ما ومساهمته في مجال تخصصه (Ware and Mabe, 2015, p. 16).

وقد أثرت أدوات الاتصال الجديدة والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت في سلوك الباحثين المعلوماتي والحصول على مصادر معلومات جديدة، كما سهّلت التواصل العلمي بين باحثين من مختلف أنحاء العالم ومشاركتهم في فعاليات علمية.

لكن الوصول إلى مصادر المعلومات العالمية ولا سيّما إلى النصوص الكاملة للمقالات العلمية والأطروحات يبقى مرتبطاً، إلى حد ما، بما توفره المكتبات ومراكز المعلومات لروادها. لقد عانت المكتبات في العالم تقلص الميزانيات وارتفاع أسعار الاشتراكات في الدوريات وفي قواعد المعلومات، فازدادت الفجوة العلمية بين باحثين من دول ومؤسسات غنية وبين باحثين من دول ومؤسسات محدودة الميزانية لا تستطيع تأمين الاشتراكات في مصادر المعلومات العلمية العالمية (Arunachalam, 2013).

وهذا ما خلصت إليه مقارنة أجريت بين مصر والسعودية على مراجع أبحاث في علم المعلومات (Stephan-Hachem, 2004)، فبينما كان الباحث المصري يعتمد على مصادر قديمة أغلبيتها كتب، كان الباحث السعودي يستشهد بالمقالات العلمية الحديثة المتاحة عبر قواعد المعلومات العالمية.

واستمرت الفجوة العلمية بين البلدان العربية بعد مرور عقد من الزمن، وسببها اقتصادي، وفق ما خلصت إليه دراسة جمعع (2014) حول الأبحاث التربوية العربية. فبيّنت أن ما يتوافر في المكتبات الجامعية قد يؤثر في تنوع مصادر المعلومات المستخدمة، وأشارت إلى أن الباحث في المجال التربوي في مصر يميل إلى استخدام الكتب وإلى المصادر باللغة العربية بينما يميل زميله في الكويت إلى استخدام أكبر للمقالات العلمية والمصادر باللغة الأجنبية.

لكن في السنوات القليلة الأخيرة، خصصت أغلبية المكتبات الجامعية العربية قسماً معتبراً من ميزانياتها للاشتراك في قواعد المعلومات العالمية، فسوّلت على الباحث توسيع نطاق بحثه عن المعلومات والحصول على مصادر معلومات متنوعة وحديثة والاستفادة من حركة التبادل العلمي العالمي.

هذا إضافة إلى أن حركة الوصول الحر إلى المعلومات خففت من أثر العوائق المالية ومن الفجوة العلمية في العالم. فقد تكاثرت الدوريات ذات الوصول الحر والمجاني (قدرت نسبتها بين 26 بالمئة و29 بالمئة من الدوريات باللغة الإنكليزية عام 2015 وWare and Mabe, 2015: 10) وهي في تزايد مستمر. وقامت عدة جامعات ومؤسسات بحثية بإنشاء المستودعات الرقمية وأتاحت الوصول إلى نص أبحاث أعضائها وأطروحاتهم لباحثي العالم. فهل يستفيد الباحث العربي مما تتيح له الوسائل التكنولوجية الجديدة من مصادر علمية وسبل تواصل مع المجتمع العلمي العالمي؟

يؤكد حنفي وأرفانيتس أن الباحثين العرب يعانون تجزئة وتباعداً بين مؤسساتهم البحثية أو جامعاتهم (Hanafi and Arvanitis, 2015: 216). ويريان أن ثمة عوامل مؤسسية واقتصادية تخل في توازن اللغات المستخدمة في الأبحاث (Hanafi and Arvanitis, 2015: 224). كما يؤكد باميه (Bamyeh, 2015: 9) أن عائق اللغة هو من أبرز العوائق أمام المشاركة الفعلية للباحث العربي في التبادل العلمي.

فإلى أي مدى يطلع الباحثون التربويون العرب على الإنتاج البحثي العالمي والإقليمي؟ وما هو سلوكهم المعلوماتي وما هي حدوده؟ وهل يتواصل الباحثون العرب الموزعون بين مختلف البلدان العربية فيما بينهم من خلال المنشورات العلمية وهل تسهّل الدوريات العربية هذا التبادل العلمي؟

وللتعرّف إلى مكانة الباحث التربوي العربي من التبادل العلمي في مجال اختصاصه وأثر الأدبيات العلمية في إنتاجه البحثي، والإضاءة على بعض «سلوكه المعلوماتي» (Information Behavior) وتحديد «استخدامه للمعلومات» (Information Use) من جهة «المصادر المفضّلة» (Preferred Sources and Channels) (Wilson, 1997)، سوف نرصد عيّنة من المقالات العلمية الصادرة في دوريات تربوية من قاعدة معلومات شعبة، مستخدمين

الببليومتريك⁽¹⁾ أو قياسات المعلومات⁽²⁾ وتحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في قائمة مراجع هذه المقالات.

يعمد الباحثون عادة إلى الإشارة إلى مصادر المعلومات المستخدمة في بحثهم لإضفاء طابع الصدقية العلمية على عملهم والاعتراف بأسبقية المؤلفين الآخرين والتركيز على انتمائهم إلى مدرسة علمية أو تيار فكري، أو على الأقل إظهار انتمائهم إلى مجتمع الباحثين وتأكيد مساهمتهم في النقاش العلمي. وتشكل الاستشهادات المرجعية جزءاً لا يتجزأ من البحث العلمي، فهي تنسج شبكة من العلاقات المتبادلة بين الأبحاث المختلفة تمثل إلى حد ما الاتصال العلمي بين الباحثين.

وقد صنّف بوسنر (Posner, 1999) أسباب الاستشهاد بثلاثة أصناف: الإعلام عن المراجع المستخدمة؛ وإثبات الأولوية أو الملكية الفكرية؛ والاعتراف بتأثير الآخرين. وقد تدخل عوامل عديدة، ليست كلها موضوعية، في اختيار المراجع التي يستشهد بها الباحث، كإبراز مراجع لباحثين مرموقين وإغفال مراجع لباحثين أقل شهرة بهدف الإقناع والاستناد إلى مرجعية معترف بها.

ومهما تكن أسباب اختيار المراجع، علمية كانت أم رمزية أم نفسية، فإن الباحث يعمد إلى إبراز العلاقة بين بحثه وأبحاث أخرى (Sandison, 1989)، دون تحديد نوع العلاقة ومدى الأثر العلمي (621: Nicolaisen, 2007).

وتقدم قوائم المراجع بعض المؤشرات لسلوك الباحثين المعلوماتي وتأثر هذا السلوك بالمحيط الاجتماعي والثقافي، كأنواع المصادر التي يلجؤون إليها وحدثتها ولغتها وأسلوب الاستشهاد بالمراجع. كما تسمح دراسة الاستشهادات المرجعية باستكشاف شبكة العلاقات بين الباحثين ودراسة أثر الأدبيات العلمية والتعرف إلى المرجعيات المعتمدة.

وتستخدم في ذلك طريقة الببليومتريك (Bibliometrics) وتحليل الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis)، الذي يشكل بدوره أداة لقياس معامل تأثير الدوريات العلمية (Impact Factor). ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة لأبحاث نشرت سابقاً في دورية ما، من خلال احتساب معدّل عدد الاستشهادات في الأبحاث المنشورة في تلك الدورية خلال سنتين.

(1) الببليومتريك هي تطبيق للطرائق الإحصائية على الكتب والأنواع الأخرى من الوسائل الإعلامية وهي وسيلة لدراسة أشكال التواصل العلمي ومؤلفيه وأنماط النشر (Pritchard, 1969; Potter, 1981) كما ذكرتهما أوسارة (Osareh, 1996).

وتحليل الاستشهادات المرجعية جزء من الببليومتريك، ينظر إلى الطريقة التي تستخدم فيها المراجع (Meho, 2007) ويظهر العلاقة بين الأبحاث في مجال علمي محدد، باعتبار أن الاستشهاد بمرجع مؤشر على علاقة معنوية بين البحث المستشهد والمستشهد به.

(2) كان يطلق عليها تسمية القياسات الورقية قبل انتشار المصادر الإلكترونية.

ويفيد تحليل الاستشهادات المرجعية أيضاً في قياس إنتاجية الباحث والاستشهاد بأعماله، وهذا ما يعرف بـ h-Index. وقد أمنت قواعد المعلومات العالمية أدوات لهذه المؤشرات مما جعلها مقياساً عالمياً لتقييم أداء الباحثين وتصنيف الدوريات من حيث الأهمية لإدراجها في مجموعات المكتبات. هذا على الرغم من المحاذير في استخدام تلك المؤشرات (Lemerrier, 2009; Seglen, 1997) ومنها الشك في صدقية المؤلف واحتمال أن تكون عوامل ذاتية غير علمية قد أثرت في اختياره للمراجع (Halima, 2001).

ولفتت دراسات عديدة إلى مشكلة تركز الأبحاث في الدوريات الأكثر رواجاً، وهيمنة الأبحاث باللغة الإنكليزية في قواعد المعلومات العالمية وغياب التوازن في تمثيل الإنتاج العلمي الصادر عن مختلف الدول (Gonzales-Alcaide, Valderrama-Zurian, and Alexandre-Benavent, 2012).

وعلى صعيد الوطن العربي، فقد بينت إحصاءات تغطية قواعد المعلومات العالمية أن قسماً معتبراً من الإنتاج العلمي غير مرئي (Hanafi and Arvanitis, 2015: 113). كما أن الوطن العربي يفتقر إلى أدوات قياس معامل التأثير، رغم محاولات متواضعة في هذا المجال بقيت مجتزأة⁽³⁾.

جدير بالذكر أن التغطية غير المتوازنة لقواعد المعلومات العالمية، وغياب الأدوات المناسبة لتقييم إنتاجية الباحثين العرب وهيمنة المقاييس العالمية (h-index) على هذا التقييم وعلى تقدّمهم الوظيفي، وأثر هذه المقاييس على تقييم مستوى الجامعة وموقعها بين الجامعات العالمية، كل ذلك أدى إلى ميل عدد من الباحثين نحو النشر باللغة الإنكليزية وفي الدوريات العالمية، وهو ما يزيد من هامشية الدراسات العربية في مجال التبادل العلمي العالمي.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف إلى مكانة الباحث التربوي العربي في التبادل العلمي العالمي، ومدى انفتاحه على الأبحاث العربية والعالمية الأخرى في مجال اختصاصه والعوائق التي تعترض ذلك، من خلال ما يأتي:

1 - رسم بعض معالم الأدب العلمي في العلوم التربوية العربية ولا سيّما الفاعلين فيه، من دول ودوريات مساهمة في الإنتاج العلمي التربوي، والتعرف إلى التوزع الجغرافي للإنتاج العلمي في موضوع الإدارة التربوية والمرجعيات المعتمدة فيه.

2 - دراسة التواصل العلمي بين الباحثين في هذا الحقل، «وشبكة العلاقات بين المؤلفين، وبين المؤسسات البحثية، والدوريات أو الدول التي يستشهدون بها» (Meho, 2007: 6).

3 - إلقاء الضوء على جوانب من استخدام الباحثين لمصادر المعلومات وسلوكهم المعلوماتي، من حيث لغات القراءة والكتابة ونوع مصادر المعلومات المستخدمة وحداثها وطريقة الإسناد.

(3) معامل التأثير العربي بإشراف اتحاد الجامعات العربية، منذ 2015.

العينة: تشكل قاعدة معلومات شمعة للأبحاث التربوية أداة مناسبة للتعرف إلى قسم ذي شأن من المقالات في مجال التربية من مختلف البلدان العربية، فهي تسعى للحصول على كل ما يمكن أن تجده من دوريات تربوية عربية، وتحتوي على ما يقارب 30 ألف مادة في العلوم التربوية، ما بين كتاب وأطروحة وتقرير ومقال.

لا شك في أن اقتصار دراستنا على المواد الموثقة في قاعدة شمعة يخل في تمثيل عيّننا للإنتاج العلمي التربوي العربي، لكننا نفتقر إلى أدوات تسمح لنا بحصر المنشورات العربية في هذا المجال وبتقدير دقيق لمدى هذا التمثيل.

وسوف نحصر دراستنا فقط بالمقالات المتوافرة في قاعدة شمعة. توثق شمعة 118 دورية علمية تشكل معظم الدوريات المتخصصة في التربية في الوطن العربي. وتوفر قاعدة شمعة 6867 مقالاً تربوياً (بتاريخ 2017/5/2) متاحة بالنص الكامل أو بملخص عنه.

وعادةً تقاس الاستشهادات في قواعد المعلومات العالمية من طريق كشافات آلية أو كشافات إسناد (Citation Index) تغطي المجالات العلمية كافة، بما فيها التربية. وهذا ما نفتقده بما يخص الإنتاج العلمي العربي، لأن الدوريات العربية غير مدرجة في قواعد المعلومات العالمية التي تخضع للكشف والقياس الآلي.

لذلك لم يكن أمامنا سوى تحليل الاستشهادات بطريقة يدوية. وبناء عليه أصبح من الضروري اختيار عينة محدودة من المقالات، كي نجري التحليل اليدوي. كما ارتأينا أن نختار اختصاصاً واحداً، لأن العلاقة بين الباحثين، والاستشهاد بأعمال زملائهم، تتم عادة ضمن أهل الاختصاص الواحد. وقد وقع الاختيار على موضوع الإدارة التربوية باعتباره يعني مختلف أنواع ومجالات التربية، علمية كانت، أو فنية، أو رياضية أو غيرها.

وتشكلت العينة من 113 مقالاً من قاعدة شمعة، يمكن الوصول إلى نصها الكامل، صدرت بين العامين 2007 و2016. عام 2007 هو عام بدء قاعدة معلومات شمعة، ولا تحتوي قاعدة شمعة على مقالات نشرت قبل هذا التاريخ. وبما أن الدراسة أجريت في صيف عام 2017 فكان لا بد من حصر العينة مع نهاية عام 2016⁽⁴⁾.

وقد أحصينا من قوائم مراجع العينة 3446 استشهاداً مرجعياً باللغة العربية والإنكليزية والقليل من الفرنسية. وهذه الاستشهادات هي التي سوف تخضع للتحليل في دراستنا.

تشكلت العينة من مقالات صدرت في 13 بلداً عربياً، بتوزيع متفاوت بين دولة وأخرى، فالقسم الأكبر من المقالات نشر في فلسطين والأردن والبحرين ومصر.

(4) هذه المقالات الـ 113 هي المقالات نفسها التي خضعت لدراسة نوعية من جانب ريماء كرامي (2017). وقد توصلت إليها إثر عملية تنقية متتابعة من مجموع مقالات الإدارة التربوية في شمعة والبالغ 1441 مقالاً، التي كانت متوافرة في قاعدة شمعة في آذار/مارس 2017. وقد وردت هذه المقالات في 31 دورية. تم استخراج المقالات الـ 113 من قاعدة شمعة استناداً إلى الكلمات الدالة: الإدارة التربوية والإشراف المدرسي والإدارة المدرسية وEducational administration. جميع المقالات هي باللغة العربية ما عدا ثلاثة.

أغلبية الدوريات الناشرة لمقالات العيّنة تصدر عن جامعات عربية (26 دورية)، والجامعة نفسها لا بل القسم أو الإدارة نفسها داخل الجامعة قد تصدر أكثر من عنوان دورية دون أن يكون لكل دورية اختصاص محدد، وكلها نشرت مقالات في الإدارة التربوية. وجدير بالذكر أن هناك في المغرب دورية ينشرها أستاذ في العلوم التربوية بصفته الفردية.

طريقة البحث: اعتمدنا في التحليل على المعلومات البليوغرافية لمقالات العيّنة نفسها بهدف التعرّف إلى المؤلفين والناشرين، قبل الفوص في مراجع هذه المقالات وتحليلها. فرصدنا نسبة التأليف المشترك، ومدى استقطاب الدوريات لأعمال الباحثين من خارج بلدها، باعتباره إحدى وسائل التواصل العلمي بين البلدان العربية المختلفة.

ثم انتقلنا إلى تحليل الاستشهادات المرجعية، من حيث لغة المراجع ونوعها ومصدرها والتوزع الجغرافي للناشرين وتاريخ إصدارها، وذلك للكشف عن سلوك الباحثين المعلوماتي ومصادر بحثهم والمرجعيات المعتمدة. كما قارنّا سلوك الباحثين من مختلف البلدان العربية، وكان همنا قياس حداثة مراجعهم وتنوعها ومدى انفتاحهم على الإنتاج العلمي من خارج بلدهم ومن خارج البلدان العربية بعامة.

ومن أهم المعوّقات التي اعترضتنا كان غياب أدوات الضبط البليوغرافي للإنتاج العلمي العربي، ونقص المعلومات المتوافرة في المقالات عن المؤلفين وصفاتهم والمؤسسات التي ينتمون إليها، وتشابه عناوين الدوريات وأسماء المؤلفين، وكذلك عدم احترام المؤلفين للمعايير الدقيقة في كتابة المراجع ولا سيّما الرقمية منها. ولا شك أن هذه الثغرات تتطلب تدقيقاً من قبل الموثّقين لتصويبها، وتجعل من الصعب إنتاج كشافات إسناد آلية، مثل التي تنشرها قواعد المعلومات العالمية.

أولاً: ملامح المؤلفين والناشرين

مؤلفو المقالات في موضوع الإدارة التربوية

لم يميّز أي مؤلف بإنتاج غزير في موضوع الإدارة التربوية وتفرّعاتها. ففي العيّنة 103 مؤلفين رئيسيين، ألفوا 113 مقالةً، أي أن المؤلف الواحد لم يكتب سوى مقال واحد تقريباً في موضوع الإدارة التربوية خلال 10 سنين⁽⁵⁾. وتبين أن 43 بالمئة من المقالات شارك في كتابتها أكثر من مؤلف واحد. وتناقض هذه النتيجة نتائج بحث ساري حنفي وأرفانيتس حول دورية إضافات، وهي دورية مستقلة لا تصدر عن جامعة أو عن جهة أكاديمية (Hanafi and Arvanitis, 2015: 226) وقد خلاصا إلى أن الكتابة المشتركة حالة نادرة في العلوم الاجتماعية العربية، إذ إن 94 بالمئة من المقالات في عينتهما يعود تأليفها إلى باحث فردي.

(5) مؤلف واحد نشر 4 مقالات في دورية واحدة، وسبعة نشروا مقالين في دوريتين مختلفتين.

وينتمي مؤلفو عيّنتنا إلى جامعات بنسبة 86 بالمئة. أما الباقون فهم إما في الوزارات (7 بالمئة) أو أنهم لم يحددوا الهيئة التي ينتمون إليها. ولم يذكر أي مؤلف انتماءه لجمعية علمية.

الجدول الرقم (1)

مقارنة بين بلد المؤلف وبلد إصدار الدورية
(بالنسبة المئوية)

المجموع	النشر داخل البلد	النشر خارج بلده	بلد المؤلف
100	41	59	الأردن
100	50	50	البحرين
100	86	14	الجزائر
100	7	93	السعودية
100	100	0	السودان
100	50	50	العراق
100	0	100	الكويت
100	17	83	المغرب
100	86	14	مصر
100	33	67	اليمن
100	100	0	سورية
100	60	40	عمان
100	92	8	فلسطين
100	0	100	ليبيا
0	0	0	غير محدد
99	54	45	المجموع

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

ومعلوم أن الجامعات تفرض على طالب الدكتوراه عدداً من الأبحاث المنشورة قبل السماح له بمناقشة رسالته. والمقالات المكوّنة لعينتنا تصدر كلها تقريباً عن جامعات (90 بالمئة)، فمن المحتمل أن تكون المقالات تحمل في كثير من الحالات توقيع الطالب وأستاذه المشرف.

ويتبين من خلال مقارنة بلد إصدار الدورية وبلد الهيئة التي ينتمي إليها المؤلف، أن النشر خارج حدود الوطن موجود في بعض الدول ولكنه ليس غالباً. إذ إن الفرق ليس كبيراً بين نسبة من ينشرون في بلدهم (54 بالمئة) ومن ينشرون خارج بلدهم (45 بالمئة). فمن أصل 51 مقالاً منشوراً في الخارج، تعود الحصة الأكبر لمقالات الأردنيين والسعوديين⁽⁶⁾ (الجدول الرقم (1)). والجدير بالذكر أن هذا التبادل محصور بين البلدان العربية وحدها.

تستقطب بعض الدوريات من جهتها، مقالات لمؤلفين من خارج بلدها (الجدول الرقم (2))، ولا سيّما الدورية البحرينية حيث أن جميع المؤلفين، باستثناء واحد، هم من غير

(6) مقال واحد لمؤلف سعودي نشر في السعودية، أما الباقي فتوزع بين الأردن (5 مقالات) والبحرين (3) ومصر (3) والإمارات (1) والجزائر (1). والمؤلف الأردني ينشر خارج بلده أكثر من الداخل، ينشر في البحرين (6) وفلسطين (4) وسورية (5) ومصر (2) واليمن (2) والإمارات (1).

الجدول الرقم (2) النشر لمؤلفين من البلد ومن خارجه

المؤلف	الناشر	
	البلد نفسه	البلد غيره
المجموع	61	51
الجزائر	6	2
البحرين	1	15
العراق	1	0
الأردن	14	8
عمان	1	0
المغرب	3	0
فلسطين	24	9
السودان	1	0
السعودية	1	0
سورية	2	5
مصر	6	8
اليمن	1	3
الإمارات	0	1
المجموع	61	51

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

المواطنين، والدوريات المصرية حيث أغلبية المؤلفين من غير مواطنيها، والدوريات الأردنية والفلسطينية التي تستقطب نسبة كبيرة من المؤلفين من غير المواطنين⁽⁷⁾.

ثانياً: المراجع في موضوع الإدارة التربوية

وصل عدد المراجع المذكورة في المقالات الـ 113 إلى 3466 مرجعاً، بمتوسط 19.6 مرجع للمقال، وانحراف معياري من 15.1، وتتراوح الأعداد من 4 مراجع إلى 100 مرجع.

1 - طرق الإسناد

قبل أن نعرض نتائج تحليل الاستشهادات المرجعية، لا بد من الإشارة إلى أسلوب الباحثين في الإسناد. فإن دقة الإسناد واعتماد أسلوب موحد يسهل التعرف إلى العناصر المكوّنة للاستشهاد المرجعي ويمكن من إحصائها. هذا ما ساعد قواعد المعلومات العالمية على إنتاج كشافات الإسناد الآلية وقياس معامل الأثر.

أما قوائم المراجع التي حاولنا تحليلها، فكانت في كثير من الأحيان غير مكتملة البيانات، تنقصها معلومات بليوغرافية أساسية، ولا سيّما ما يخص مكان النشر ودار النشر. وقد أحصينا 493 مرجعاً (أي ما نسبته 14 بالمئة من مجمل المراجع) تنقصها المعلومات المتعلقة بالناشر أو بالهيئة المسؤولة عن الإصدار، هذا إضافة إلى الأخطاء في كتابة أسماء المؤلفين وحالات الالتباس في تحديد جهة النشر.

(7) تنشر الدورية البحرينية لمؤلفين متنوعي الانتماء، من الأردن وفلسطين والسعودية وعمان ومصر وليبيا. وتنشر الدورية الأردنية لمؤلفين من السعودية وعمان والمغرب. في الدوريات الفلسطينية مقالات من الجزائر والبحرين وعمان والأردن واليمن. أما الدوريات المصرية فتتشر للأردنيين والكويتيين والسعوديين واليمنيين.

وللتعرّف إلى قواعد الإسناد المعتمدة في دوريات العيئة، راجعنا 6 دوريات مختلفة، تصدر في الأردن والبحرين وفلسطين وسورية ومصر، ودققنا في سبل الإسناد في متن النص وفي قوائم المراجع لعيئة من 26 مقالا.

يعمد الباحثون بعامة إلى استخدام الاستشهاد في متن النص وفق أسلوب الجمعية الأميركية لعلم النفس (APA). أي أنهم يذكرون اسم المؤلف وتاريخ نشر المرجع مباشرة بعد الاقتباس، على أن ترد المعلومات الببليوغرافية الكاملة في قائمة المراجع. والملاحظ أن ثمة كثيراً من الأخطاء في تفاصيل الاستشهاد في متن النص، ومنها عدم الإشارة إلى الصفحة في حالة الاقتباس الحرفي وغياب الدقة في الإشارة إلى أسماء المؤلفين الأجانب وفي استخدام علامات الوقف... إلخ).

أما في ما يخص طريقة تقديم قوائم المراجع والبيانات الببليوغرافية للمراجع، فغالباً ما يتخذ المؤلفون أسلوب الجمعية الأميركية لعلم النفس (APA) نموذجاً، دون الالتزام بتفاصيله. وقد تبين أن هناك فروقاً بين مؤلف وآخر وبين مرجع وآخر في مقال واحد في أسلوب كتابة أسماء المؤلفين وفي سبل التمييز بين العناصر المختلفة⁽⁸⁾، هذا إضافة إلى حالات النقص أو الالتباس في عناوين الدوريات وأسماء الناشرين.

ومن المرجح أن بعض الدوريات تطلب من مؤلفيها الالتزام ببعض القواعد في كتابة المراجع، دون أن تقوم بالتدقيق والتصويب الضروريين لتوحيد طرائق الإسناد. وبعض الدوريات الأخرى لا تفرض أسلوباً ببليوغرافياً معيناً، ولا تقوم بمراجعة قوائم المراجع، ما يؤدي إلى غياب التجانس في الأسلوب المعتمد بين مقالات الدورية الواحدة.

هذا إضافة إلى مشكلة كتابة الأسماء العربية الثلاثية والرابعة وصعوبة التعرّف إلى الجزء الذي يجب أن يتقدم على الأجزاء الأخرى في الاستشهاد. وهذا يشكل عائقاً على قياس أثر الباحثين والدوريات العربية.

أما في ما يخص المراجع الرقمية، فلم نتمكن من تمييزها عن المراجع الورقية، حيث إنه لم يُذكر الرابط إلى الموقع الإلكتروني، ولا تاريخ الزيارة، ولا قاعدة المعلومات التي تم الاسترجاع منها وفق ما تقتضيه قواعد الإسناد. هذا علماً أن المقالات باللغة الإنكليزية صارت بأغلبيتها متاحة رقمياً، الأمر الذي أدى إلى سهولة توزيعها إلكترونياً وإدراجها في قواعد المعلومات الببليوغرافية. ولا بد من الإشارة إلى أن المواقع الإلكترونية لم تُذكر إلا في حالة المصادر غير المنشورة كالتقارير والنصوص المتفرقة على الإنترنت، بخلاف ما يتطلب أسلوب الجمعية الأميركية لعلم النفس.

واكتفى بعض المؤلفين أحياناً بذكر روابط لمواقع إلكترونية (url) دون أية إشارة إلى عنوان المادة (Title) أو اسم المؤلف أو غيرها من البيانات الضرورية في الإسناد (في

(8) كاستخدام الحرف المشدد أو المائل لإبراز العنوان واستخدام علامات التنصيص، وطريقة استخدام علامات الوقف وغيرها من التفاصيل الضرورية للتمييز بين عناصر النبذة الببليوغرافية.

27 حالة). وباءت محاولتنا بالفشل في العودة إلى المواقع المذكورة للتعرف إلى المراجع المستخدمة، فلم تعد بأغلبيتها متاحة على الموقع المشار إليه، وهذا يدل على أنها على الأرجح مصادر عابرة يمكن أن يُطعن بصدقيتها العلمية.

أما الأطروحات، فلم يُذكر اسم الجامعة التي صدرت عنها، وفق ما تقتضي كل الأساليب الببليوغرافية، وإنما استُبدل اسم الجامعة والمصدر الأساسي للأطروحة باسم قاعدة المعلومات التي تقدّم ملخصات عن تلك الأطروحات.

يشير ذلك إلى ضعف مهارات استخدام المصادر الرقمية لدى الباحثين في الجامعات العربية. وقد أشارت دراسات استخدام الطلبة والهيئات التعليمية للمصادر الرقمية (الصوص، 2011؛ Muamen, Morris and Maynard, 2012) إلى نقص المهارات في البحث عن تلك المصادر ولا سيّما القدرة على تقييمها والتمييز بينها (Al-Muomen, Shaw, and Courtney, 2016). وهذا يؤكد حاجة فئتي الطلبة والمدرسين إلى التدريب على استخدام مصادر المعلومات.

بالرغم من الصعوبات في التعرف إلى المعلومات الببليوغرافية الكاملة في قوائم المراجع، سنحاول في ما يلي تحليل ما توافر لنا من بيانات للتعرف إلى مصادر المعلومات المختلفة التي يسند المؤلف التربوي أبحاثه إليها.

2 - أنواع المراجع

تعكس قوائم المراجع سلوك الباحثين تجاه مصادر المعلومات، من حيث اختيارهم لأنواع الوثائق ومصدرها ولفتها، ولا تعكس بالضرورة طريقة استخدامها. إن ورود مرجع ما لا يعني بالضرورة أن المؤلف قد قرأه بالكامل، فربما اكتفى بقراءة الملخص. فتكاثر الإنتاج العلمي، ولا سيّما الرقمي منه، دفع الباحثين إلى سلوكيات جديدة تجاه المعلومات وأنماط قراءة غير تقليدية (Gradinaru, 2013: 98).

والسؤال هو: ما أنواع الوثائق التي يعتمد عليها الباحث التربوي العربي كمراجع من كتب أو مقالات أو أطروحات أو أوراق مؤتمرات؟ فهل هو يستخدم المصادر الإلكترونية التي تسهل عليه الوصول إلى معلومات متنوعة وحديثة أم أنه يلجأ إلى مصادر وقنوات تقليدية؟

يستند الأدب العلمي إلى سبيلين لبث المعلومات: النشر التقليدي الذي يتولى به الناشر العمليات التقنية من إنتاج وإعلام وتوزيع، كحال الكتب والدوريات العلمية، والسبل التي لا تمر بناشر تجاري والتي تعتبر غير تقليدية أو غير رسمية (Informal)، لأن المصادر غير متوافرة في الأسواق. وهذه حالة أوراق المؤتمرات والتقارير والدراسات غير المنشورة والمدونات والأطروحات (Pochet, 2017).

ويمكن للباحث أن يتعرف إلى ما هو منشور كالكتب والمقالات العلمية من خلال البحث عبر الإنترنت، ولكن الوصول إلى النص الكامل يتم غالباً عبر الشراء أو الاشتراك أو ما تقدّمه المكتبات الجامعية (باستثناء دوريات الوصول الحر والمستودعات الرقمية

المفتوحة). ويكون التعرّف إلى ملخصات الأطروحات من خلال قواعد المعلومات كقاعدة Dissertation Abstracts وفهارس المكتبات الجامعية الكبرى. أما الدراسات غير المنشورة والتقارير وأوراق المؤتمرات فيتم الحصول عليها عادة من خلال التواصل مع المجموعات العلمية مباشرة. وقد سهّلت الشبكات الاجتماعية نسج الباحثين لعلاقات مباشرة مع باحثين آخرين من مختلف أنحاء العالم والمشاركة في المؤتمرات بحيث سمح بالحصول على الدراسات والأوراق غير المنشورة (Grigas, Juzeniene, and Velickaite, 2017). ويمكن من خلال مقارنة أنواع المراجع المذكورة أن نرى ما إذا كان الباحث في موضوع الإدارة التربوية يعتمد أساساً على المنشورات ووسائل البث التقليدية أم أنه يحصل على الأدب غير المنشور في اختصاصه.

يبين الجدول الرقم (3) توزيع المراجع حسب أنواعها. وقد جمعنا في نوع واحد المراجع المختلفة كالتقارير والدراسات غير المنشورة والنصوص المتفرقة. وهناك 25 مرجعاً لم نتمكن من تحديد أنواعها، لكونها لم تعد متاحة على الموقع الإلكتروني المشار إليه في قائمة المراجع.

الجدول الرقم (3)

أنواع المراجع

النوع	كتاب	أطروحة	مقال	ورقة مؤتمري	غير ذلك	غير محدد	المجموع
العدد	1315	884	773	75	394	25	3466
النسبة المئوية	38	25.5	22	2	11.5	1	100

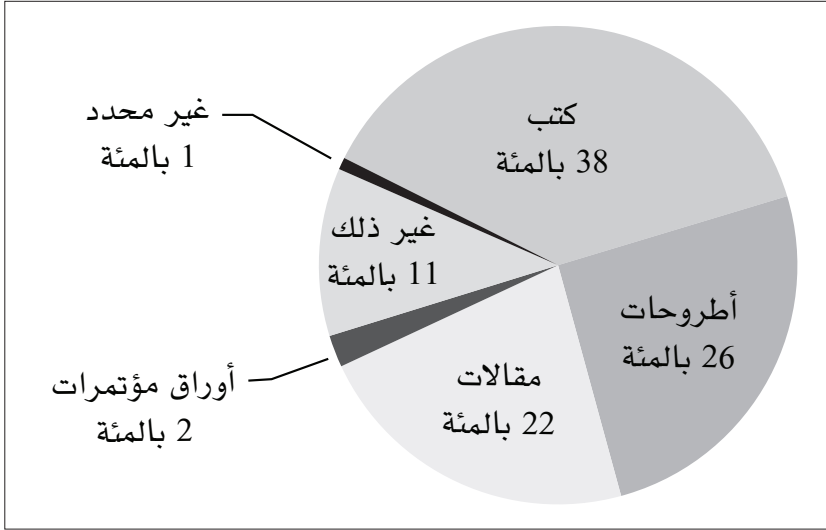
المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

يظهر في الجدول أعلاه أن الكتب هي أكثر الأنواع المذكورة في المراجع، ومن المعروف أن للكتب اعتباراً خاصاً في العلوم الإنسانية والاجتماعية (Larivière [et al.], 2006).

ويلجأ الباحث العربي في الإدارة التربوية إلى الأطروحات والرسائل أكثر من المقالات العلمية، بينما أوراق المؤتمرات قليلة جداً لا تتعدى 2 بالمئة (انظر الرسم البياني الرقم (1)).

إن ما نلاحظه من نسبة الكتب في المراجع يلتقي مع ما توصلت إليه بعض الدراسات التي بيّنت أن نسبة الكتب في مراجع بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية تتراوح بين 30.9 بالمئة و55.6 بالمئة (Broadus as Cited in Zhang, 2007). لكن هذه النسبة تميل إلى الانخفاض بسبب تراجع حصة الكتب في ميزانيات المكتبات الجامعية والمتخصصة لصالح الدوريات، وضعف تغطيتها في قواعد المعلومات العالمية، مقارنة بتغطية المقالات (Williams [et al.], 2009).

الرسم البياني الرقم (1) أنواع المراجع



المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

بلغت نسبة المقالات في عينتنا 22 بالمئة من مجمل أنواع المراجع، وهي تشير إلى تراجع مقارنة بالنسبة التي بلغت سنة 2014 (40 بالمئة) في دراسة جعجع حول الأبحاث التربوية (جعجع، 2014: 68). وهذا على عكس ما خلص إليه زانغ (Zhang, 2007) أن نسبة المقالات على ازدياد في العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة. ويمكن أيضاً مقارنة نتائجنا مع نتائج دراسة أجريت على أطروحات أمريكية في العلوم التربوية (Beile, Boote, and Killingsworth, 2003)، حيث بلغت نسبة المقالات 45 بالمئة.

وبلغت الأطروحات ربع المراجع في عينتنا، و15 بالمئة في دراسة بييل وزملائه (Beile, Boote, and Killingsworth, 2003). أما أوراق المؤتمرات فبلغت 14 بالمئة في هذه الدراسة، في حين نسبتها 2 بالمئة فقط في عينتنا.

يبدو أن الباحث العربي في موضوع الإدارة التربوية يركز على وسائل التواصل التقليدية كالكتب المتوافرة في المكتبات، كما يستند إلى الأطروحات من خلال قواعد المعلومات العالمية وفهارس المكتبات الجامعية العربية، وقليلاً ما يستند إلى المصادر غير المنشورة كالدراسات وأوراق المؤتمرات، التي كان قد حصل عليها لو اشترك في مؤتمرات عالمية أو إقليمية وتواصل مع زملاء عبر الشبكات الاجتماعية الإلكترونية. تلتقي هذه النتيجة مع ما توصل إليه معروف وأنور (Marouf and Anwar, 2010) حول السلوك المعلوماتي لباحثي العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت الذين قلماً يستخدمون المصادر

غير التقليدية، ويفضّلون الكتب والدوريات على التقارير والمخطوطات والبيانات غير المنشورة (Raw Data).

وتختلف بعض الشيء الممارسات المعلوماتية بين باحثي البلدان العربية المختلفة، من حيث أنواع المراجع. فلقد تميّز كل من الباحثين السوريين والعراقيين بعدد أوراق المؤتمرات والدراسات غير المنشورة الواردة في مراجعهم، وتميّز الباحث الليبي بنسبة المقالات التي شكلت 51 بالمئة من مراجعه. وبينما أتت نسبة الكتب ضعف نسبة المقالات في أغلبية البلدان العربية، تساوت عند الباحثين الأردنيين (33 بالمئة للمقالات و32 بالمئة للكتب).

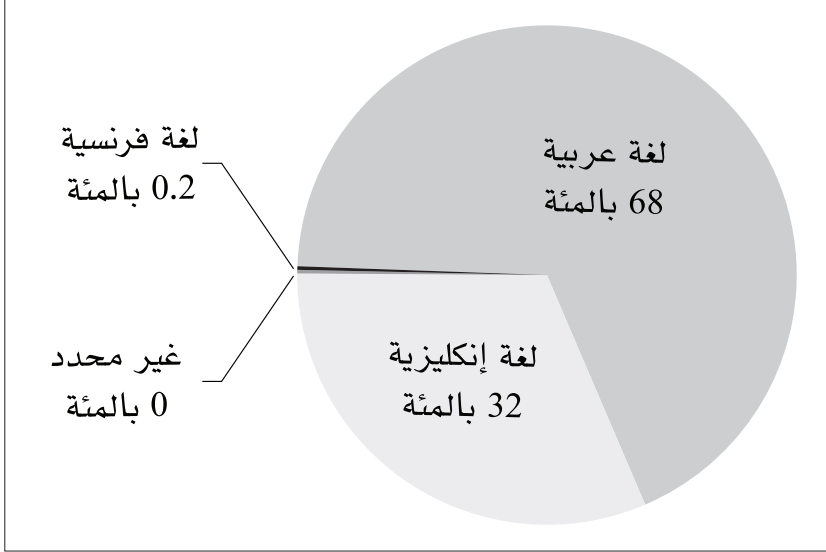
أما في ما يخص المراجع الرقمية، فبسبب غياب المعلومات الدقيقة والصحيحة، كان يستحيل إحصاؤها بدقة. وصل عدد المراجع التي ذكر فيها عنوان موقع إلكتروني إلى 109 فقط، بينما من المرجح أن يكون قسم كبير من المراجع في صيغة إلكترونية، ولا سيّما المقالات العلمية التي بات القسم الأكبر منها متوافراً عبر قواعد المعلومات البليوغرافية، والأطروحات المتاحة عبر المستودعات الرقمية للجامعات. وقد يكتفي أحياناً الباحث بعبارة «مصدر إلكتروني» دون تحديد اسم قاعدة المعلومات التي وصل من خلالها إلى هذا المصدر، فلم يتمكن من تحديد دقيق لمدى استخدام الباحثين العرب في الإدارة التربوية لقواعد المعلومات العالمية ولمدى استفادتهم من المصادر المفتوحة.

3 - لغات المراجع

يميل الباحث العربي في الإدارة التربوية إلى ذكر مراجعه باللغة العربية حيث بلغت نسبتها 68 بالمئة مقارنة باللغات الأجنبية 31.5 بالمئة (الرسم البياني الرقم (2)). ما زال الفرق كبيراً بالرغم من أن حاجز اللغة لم يعد يقف عائقاً كبيراً أمام وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات الأجنبية، من حيث إن الترجمة الآلية تسهّل التعرّف إلى محتوى الملخصات المتوافرة في قواعد المعلومات البليوغرافية المتاحة على مواقع المكتبات الجامعية. كما أن توسّع حركة الوصول الحر أتاحت للباحثين الوصول إلى النصوص الكاملة لقسم من المصادر العلمية باللغات الأجنبية.

لذلك يبدو أن الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والتي كانت تظهر في مراجع الأبحاث التربوية (جمعع، 2014؛ Stephan-Hachem, 2004) بدأت تتقلص نسبياً. فلم نجد فرقاً بين مختلف البلدان العربية من حيث لجوء المؤلفين إلى مراجع باللغة الأجنبية. وقد شكلت نسبة المراجع الأجنبية نحو ربع المراجع في أغلب البلدان العربية، باستثناء السعودية حيث ارتفعت نسبة المراجع العربية إلى 83 بالمئة والمغرب حيث بلغت 94 بالمئة. وبالعكس، فقد تميّزت الأردن حيث كادت تتساوى المراجع باللغتين الإنكليزية والعربية.

الرسم البياني الرقم (2) لغات المراجع



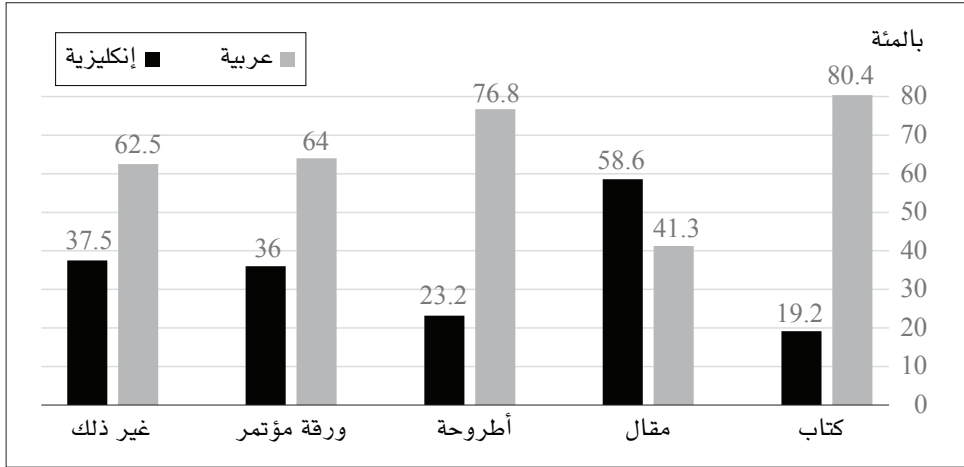
المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

والجدير ذكره أن المراجع باللغة الفرنسية لا تشكل إلا 0.2 بالمئة من مجمل المراجع وهي قد وردت أساساً في مقالات باحثي المغرب.

يبين توزع أنواع المراجع ضمن اللغات (الرسم البياني الرقم (3)) ما هي أنواع المراجع الأجنبية التي يميل الباحث التربوي العربي إلى استخدامها في أبحاثه. فنلاحظ أن المقالات الأجنبية أكثر من المقالات العربية، بينما اللغة العربية غالبية في أنواع المراجع الأخرى. ومن الممكن أن يعود السبب إلى كون الدوريات المحكّمة العربية ما زالت غير مدرجة في قواعد المعلومات العالمية وغير موثقة في غوغل الباحث العلمي (Google Scholar)، إلا القليل جداً منها، ولا يمكن الوصول إلى مقالاتها أو ملخصاتها إلا من خلال بعض قواعد المعلومات العربية المتخصصة كشعبة مثلاً. ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن الباحثين التربويين العرب قلماً يلجؤون إلى قواعد البيانات المتخصصة هذه، وأنهم يستندون إلى ما يتيسر لهم من مراجع عبر غوغل الباحث العلمي، وأغلبها مقالات باللغة الإنكليزية.

أما أوراق المؤتمرات، على قلتها، فإن 64 بالمئة منها باللغة العربية، وهذا يشير إلى ضعف مشاركة الباحث التربوي في مؤتمرات خارج البلدان العربية.

الرسم البياني الرقم (3) توزع أنواع المراجع وفق لغاتها



المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

4 - التوزع الجغرافي للمراجع

هل يصل الباحث التربوي في البلدان العربية إلى مصادر عالمية؟ أم أنه يستند إلى أبحاث عربية المصدر فقط؟

بلغت المراجع الصادرة في البلدان العربية 63.5 بالمئة من مجمل المراجع المذكورة، وبلغت المراجع الصادرة في بلدان غير عربية 17.6 بالمئة (الجدول الرقم (4))، أما النسبة المتبقية فلم تتمكن من تحديد مصدرها بسبب نقص في البيانات البيولوجرافية.

الجدول الرقم (4) التوزع الجغرافي لناشري المراجع (مجمع)

المجموع	غير محدد	بلدان غير عربية	بلدان عربية	البلد	بلد النشر - مجمع
3466	655	609	2202	التكرار	
100	18.9	17.6	63.5	النسبة المئوية	

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

صدرت في الولايات المتحدة وحدها 14 بالمئة من المراجع. وتوزعت المراجع عربية المصدر بصورة غير متساوية بين البلدان العربية المختلفة: تمثل أربعة بلدان عربية هي الأردن ومصر والسعودية وفلسطين، المصدر الرئيسي للمراجع العربية، بينما لا تمثل كل

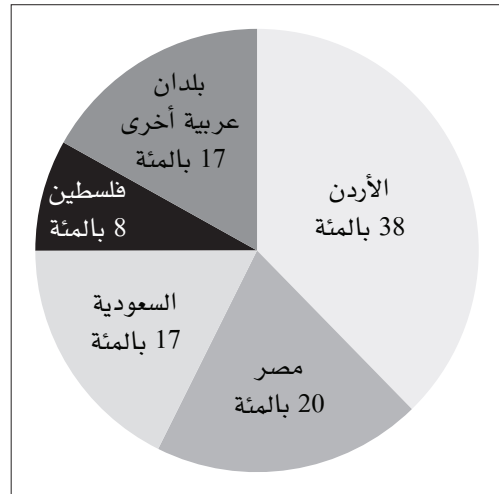
الجدول الرقم (5) التوزع الجغرافي لناشري المراجع

بلد ناشر المراجع		
النسبة المئوية	التكرار	البلد
1	29	الجزائر
1	17	البحرين
1	20	العراق
24	830	الأردن
2	69	الكويت
2	54	لبنان
1	23	ليبيا
1	33	عمان
1	26	المغرب
5	179	فلسطين
1	28	قطر
0	7	السودان
11	388	السعودية
1	40	سورية
0	1	تونس
13	433	مصر
1	25	اليمن
2	84	بلدان غربية
1	24	بلدان شرقية
14	495	الولايات المتحدة
0	6	أفريقيا
19	655	غير محدد
100	3466	المجموع

البلدان العربية الأخرى سوى 17 بالمئة منها (الرسم البياني الرقم (4)). ومن الملاحظ أن الأردن ينشر ضعف ما تنشره مصر من مراجع في موضوع الإدارة التربوية، بالرغم من كثرة الإنتاج التربوي المصري بعامه. وقد يعود ذلك إلى النسبة المرتفعة من الأردنيين بين مؤلفي المقالات، أو يمكن أن يشير إلى ضعف الاهتمام المصري بموضوع الإدارة التربوية تحديداً.

المنشورات الصادرة من البلدان العربية هي بطبيعة الحال باللغة العربية، باستثناء 30 مرجعاً باللغة الإنكليزية، أكثرها نشر في الأردن (13) والباقي توزع بين السعودية (5) وفلسطين (5) ومصر (3) والكويت (3) والبحرين (1).

الرسم البياني الرقم (4) التوزع الجغرافي للمراجع الصادرة في البلدان العربية



المصدر: بحث المؤلف (إسطفان، 2018).

المصدر: بحث المؤلف (إسطفان، 2018).

ما أكثر أنواع المراجع التي نُشرت في البلدان العربية الأربعة الأكثر إنتاجاً للمراجع المستخدمة في موضوع الإدارة التربوية؟ (الجدول الرقم (6)).

معظم المراجع المنشورة في الأردن هي كتب (55 بالمئة) وأطروحات (31 بالمئة). تتميز السعودية وفلسطين بنسبة الرسائل/الأطروحات من مجمل المراجع المنشورة لديها. فإن مواقع الجامعات السعودية والفلسطينية تتيح الاطلاع على ملخصات الرسائل/الأطروحات أو على نصها الكامل. وهي تتميز بذلك عن أغلبية مواقع الجامعات العربية الأخرى، ولا سيَّما المصرية منها. فرغم العدد الكبير من طلاب الماجستير والدكتوراه في مصر، لم تبلغ أطروحاتهم إلا 12 بالمئة من المراجع المذكورة. والقسم الأكبر من المراجع المصرية هي من نوع الكتب (67 بالمئة من المراجع المذكورة).

الجدول الرقم (6)

أنواع المراجع في أربعة بلدان عربية

المجموع	النوع						بلد نشر المصدر
	غير محدد	غير ذلك	ورقة في مؤتمر	رسالة/أطروحة	مقال	كتاب	
830	0	43	11	258	62	456	الأردن
100	0	5	1	31	8	55	النسبة المئوية
179	1	19	3	101	30	25	فلسطين
100	1	11	2	56	17	14	النسبة المئوية
388	1	38	10	187	44	108	السعودية
100	0	10	3	48	11	28	النسبة المئوية
433	1	40	11	50	41	290	مصر
100	0	9	3	12	10	67	النسبة المئوية

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

5 - مدى انفتاح الباحث على الخارج

يشير استخدام الباحث لمراجع من غير بلده إلى انفتاحه على أعمال الآخرين والاطلاع على إنتاجهم البحثي. ولقد بيَّنا أعلاه أن المؤلف التربوي العربي في موضوع الإدارة التربوية يستند إلى مراجع من دول غير عربية بنسبة 17.6 بالمئة (الجدول الرقم (4)). وكي نحدد نسبة الدراسات العربية التي يذكرها في مراجعه من غير بلده، فقد قارنا بين بلد المؤلف والدولة الناشرة للمرجع. فتبين أن 32 بالمئة من المراجع منشورة في بلد المؤلف و68 بالمئة هي مراجع من دول عربية أخرى.

وبالفعل يميل مؤلفو بلدان عربية عديدة إلى الاستشهاد بمراجع من خارج بلدهم بنسبة تفوق نسبة المراجع الصادرة في بلدهم. وقد بلغت نسبة المراجع من خارج موطن المؤلف 92 بالمئة في حالة البحرين وسلطنة عُمان وسورية، وفاقت النسبة الـ 80 بالمئة في فلسطين والجزائر والعراق. وعلى العكس يميل الباحثون الأردنيون إلى ذكر مواطنيهم (59 بالمئة

الجدول الرقم (7)
استناد المؤلفين إلى مراجع من بلدهم أم خارجه

المجموع	المرجع من الخارج	المرجع من بلده	بلد المؤلف
76	64	12	الجزائر
100 بالمئة	84 بالمئة	16 بالمئة	
26	24	2	البحرين
100 بالمئة	92 بالمئة	8 بالمئة	
35	29	6	العراق
100 بالمئة	82 بالمئة	18 بالمئة	
457	186	271	الأردن
100 بالمئة	41 بالمئة	59 بالمئة	
59	46	13	الكويت
100 بالمئة	78 بالمئة	22 بالمئة	
3	3	0	ليبيا
100 بالمئة	100 بالمئة	0 بالمئة	
131	121	10	عمان
100 بالمئة	92 بالمئة	8 بالمئة	
58	32	26	المغرب
100 بالمئة	56 بالمئة	44 بالمئة	
604	489	115	فلسطين
100 بالمئة	81 بالمئة	19 بالمئة	
332	216	116	السعودية
100 بالمئة	65 بالمئة	35 بالمئة	
52	48	4	سورية
100 بالمئة	92 بالمئة	8 بالمئة	
229	124	105	مصر
100 بالمئة	54 بالمئة	46 بالمئة	
83	77	6	اليمن
100 بالمئة	92 بالمئة	8 بالمئة	

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

من مراجع مقالاتهم أردنية المصدر). وتتقارب النسب في مصر بين ما صدر خارجها وفي داخلها، نظراً إلى غزارة الإنتاج المصري بعامه (الجدول الرقم (7)).

ولما كانت الأطروحات من نوع الوسائل غير التقليدية التي يصعب الحصول عليها من خارج الجامعة نفسها التي صدرت عنها، فقد تساءلنا إن كان الباحثون يلجؤون إلى أطروحات من جامعتهم لأنها أسهل المنال. وكان لافتاً أن المؤلفين نادراً ما يذكرون أطروحات تعود إلى جامعتهم (بلغت هذه الحالة 5 بالمئة فقط من مجمل الأطروحات). وهم غالباً ما يذكرون أطروحات أو دراسات نشرت في بلدان عربية أخرى، وهو ما يرجح لجوءهم إلى المستودعات الرقمية للجامعات العربية.

6 - عمر المراجع

من البديهي القول إن عمر المراجع ليس عاملاً أساسياً في العلوم الإنسانية والاجتماعية كما هو في العلوم التطبيقية، وأن متوسط عمر المراجع في الأولى يفوق عمرها في الثانية.

في ما يخص مقالات عيّنتنا، والمنشورة بين 2007 و2016، بلغ متوسط عمر مراجعها 11.4 سنة، مع انحراف معياري من 7.4 سنين. ومن خلال مقارنة متوسط أعمار المراجع بين سنة وأخرى، لم نلاحظ أي انخفاض خلال العشر سنين. أي أن وصول الباحث العربي إلى مصادر حديثة لم يتحسن خلال هذه السنين، رغم التسهيلات التي أمنتها الوسائل التكنولوجية على هذا الصعيد.

تجدد المقارنة مع نتائج الدراسة التي أجريت على أطروحات أميركية في العلوم التربوية (Beile, Boote, and Killingsworth, 2003)، حيث بلغ متوسط عمر المراجع 7.79 سنة، وقد اعتُبر هذا المعدل دليلاً على ضعف مواكبة الطلاب للتطورات على صعيد المعلومات في مجال اختصاصهم. وقياساً على ذلك يظهر ضعف مواكبة الباحثين التربويين العرب للدراسات الجديدة في موضوعهم، حيث إن متوسط عمر المراجع في عيّنتنا هو 11 سنة ونصف السنة.

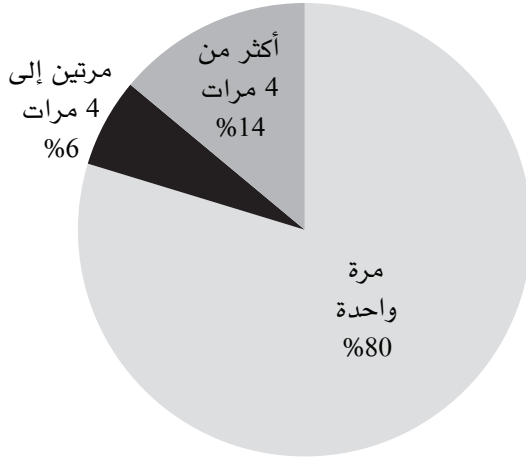
مع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار وظيفة هذه المراجع، إذ يختلف عمر المراجع بين المراجع الأساسية التي يجد فيها الباحث الخلفية النظرية لموضوعه، والمراجع التي يطلع من خلالها على الأبحاث الجارية. وعادة ما يعود الباحث إلى الكتب لطرح إطاره النظري والتعمق في المفاهيم الأساسية، ويلجأ إلى المقالات لتحديث معلوماته ومتابعة الأبحاث في اختصاصه.

وبالفعل فالكتب هي أقدم الأنواع المذكورة بين المراجع في عيّنتنا، إذ قارب متوسط عمرها الـ 13 سنة، مع انحراف معياري من 8.4 سنين، وحد أقصى 72 سنة. لكن المقالات المذكورة في مراجع العيّنة ليست أحدث بكثير من الكتب، فمتوسط عمر المقالات 11 سنة، مع انحراف معياري من 7 سنين. ووصل عمر أحد المقالات إلى 47 سنة. أما الرسائل والأطروحات، فمتوسط عمرها 9.8 سنين.

ورغم ما يتوافر عبر الإنترنت وقواعد المعلومات العالمية من مصادر معلومات حديثة باللغات الأجنبية، تبيّن أن المراجع غير العربية أقدم من المراجع العربية. فمتوسط عمر المراجع الإنكليزية 13.3 سنة والمراجع الفرنسية، على قلتها، 19.4! أما المراجع العربية فمتوسط العمر كان 10 سنين ونصف السنة. فهل يعود ذلك إلى افتقار المكتبات العربية لمراجع حديثة أجنبية، ولا سيّما الكتب منها؟ أم أن الباحثين يعودون إلى مراجع أبحاث سابقة لهم ولغيرهم، ولا يعتنون كثيراً بتحديث مصادر أبحاثهم؟

ولا يبدو أن ثمة فرقاً يذكر بين البلدان العربية على صعيد إتاحة الوصول إلى مصادر معلومات أجنبية، إذ تتقارب أعمار المراجع بين الباحثين من مختلف البلدان العربية، ويتراوح معظمها بين 11 سنة و13 سنة. وقد بلغت حدها الأدنى في مقالات الباحثين المصريين (9.9 سنين) وبلغت حدها الأقصى 17 سنة عند الباحثين العراقيين.

7 - المراجعيات: المؤلفون

الرسم البياني الرقم (5)
عدد الاستشهادات بالمؤلف الواحد

قارب مجموع المؤلفين المذكورين في المراجع 3000 مؤلف أساسي⁽⁹⁾، 65 بالمئة من بينهم مؤلفون باللغة العربية. 80 بالمئة من المؤلفين، سواء باللغة الإنكليزية أو باللغة العربية، لم يرد اسمهم إلا مرة واحدة فقط (الرسم البياني الرقم (5))، وهذا يشير إلى بعثرة الاهتمامات والمواضيع البحثية لدى المؤلف الواحد أو قلة إنتاجه البحثي.

ومن بين الذين تكررت أسماؤهم في المراجع، كانت نسبة المؤلفين العرب أكثر من المؤلفين من غير

المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

العرب. ونظراً إلى غزارة الإنتاج العلمي باللغة الإنكليزية، تعددت أسماء المؤلفين ولم يبرز الا مؤلفان هما (Bass, B.) الذي ورد اسمه كمؤلف رئيسي في 22 مرجعاً و(Senge, P.) تكرر اسمه في 10 مراجع في موضوع المنظمة المتعلمة. الأول كتب عن القيادة التربوية، وله مؤشر قياس إنتاجية وأثر عال جداً في قواعد المعلومات العالمية: $h-index = 86$ ، ما يعني أن لديه 86 منشوراً تم الاستشهاد بكل واحدة منها 86 مرة أو أكثر في قواعد المعلومات العالمية! وهذا إن دل على شيء، فيدل على أن الباحثين العرب يستندون إلى المراجعيات العلمية العالمية أسوة بزملائهم الأجانب.

في المقابل، تكررت عدة أسماء عربية في المراجع، 10 منها فاق تكرارها العشر مرات. أبرز المؤلفين راتب السعود الذي ورد كمؤلف رئيسي في 19 مرجعاً، وهو باحث في الإدارة التربوية، ووزير التعليم العالي في الأردن سابقاً. بالرغم من أن هناك بعض حالات حيث استشهد هو بأعماله، يبقى أنه تميّز كمرجعية يستند إليها في هذا المجال البحثي العربي. وتكرّر أيضاً اسم طارق عبد الحميد البدرى 16 مرة، وهو أستاذ أردني نشر في موضوع الإدارة المدرسية ودور الحضارة.

هذا ونقدّر أن دراسات وكتب أحمد أحمد إبراهيم أستاذ في الإدارة التربوية في مصر تكرر ذكرها في 20 مرجعاً. لكن اسمه ورد بصيغ مختلفة: أحمد، إبراهيم أحمد وأحمد، أحمد إبراهيم وإبراهيم، أحمد فلا نستطيع التأكد من دقة إحصائنا لتكرار الاسم، وهذه مشكلة الأسماء العربية المتشابهة.

(9) تعتبر هذه الإحصاءات تقديرات غير دقيقة بسبب تشابه الأسماء والأخطاء في كتابة بعض الأسماء.

إن تشابه الأسماء العربية والاختلافات في كتابتها، الناتجة من التشابه وضرورة ذكر الاسم الثلاثي أو الرباعي للتمييز، وكذلك الاختلافات في تطبيق قواعد الإسناد العالمية على اللغة العربية، هذا إضافة إلى ضعف الالتزام بقواعد الإسناد، كل هذه العوامل جعلت من المستحيل في حدود هذا البحث تقدير أثر المؤلفين في زملائهم من الباحثين في الاختصاص نفسه.

8 - الدوريات

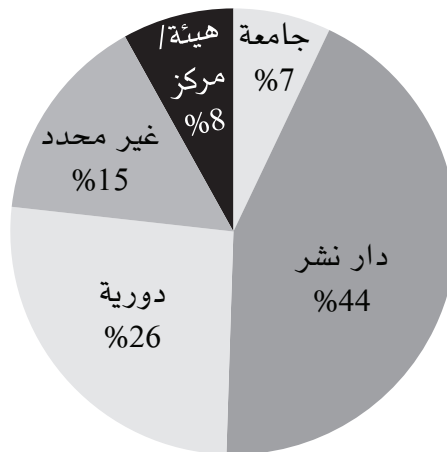
لم نستطع تقدير تأثير الدوريات العربية من خلال إحصاء عدد الاستشهادات بها بسبب تشابه عناوين الدوريات في مراجع مقالات العيئة، والأخطاء العديدة في طريقة ذكر عنوان الدورية في قوائم المراجع.

كما أن عمر المراجع (متوسط 11.4 سنة) لا يسمح لنا بتطبيق قياسات شبيهة بالقياسات العالمية، إذ، كما يقول لقمان محو، لا تكفي الحدود الزمنية المتفق عليها عالمياً (سنتان) في قياس معامل التأثير لتقدير تأثير العديد من الدوريات تأثيراً طويلاً الأمد (Meho, 2007).

9 - الهيئات الناشرة أو الصادرة للأبحاث

توزعت الهيئات الناشرة للمراجع بين دور نشر تجارية ودوريات وجامعات وهيئات أو مراكز مختلفة قد تكون أهلية، حكومية أو دولية (الرسم البياني الرقم (6)). ولما كانت الأطروحات تصدر عن جامعات، بطبيعة الحال، فسوف نضعها جانباً وننظر إلى الهيئات التي تصدر مراجع أخرى غير الأطروحات.

الرسم البياني الرقم (6)
توزع الهيئات الناشرة للمراجع (دون الأطروحات)



المصدر: بحث المؤلفة (إسطفان، 2018).

ونلاحظ أن دور النشر التجارية هي المصدر الأساسي للمراجع، تليها الدوريات، بينما لم تنشر الجامعات إلا نسبة صغيرة من المراجع (غير الرسائل والأطروحات) المذكورة في العينة. من هنا تبرز أهمية لجان التحكيم في الدوريات والمراجعين في دور النشر وأثرهم في جودة النشر العلمي المعتمد في الأبحاث.

ويمكن أيضاً أن نتساءل عن مصدر التقارير والدراسات غير المنشورة.

نلاحظ أن الدراسات والتقارير باللغة الإنكليزية تصدر غالباً عن مؤسسات خاصة أو حكومية، في حين أن مثيلاتها باللغة العربية تصدر عن مؤسسات حكومية وإقليمية (الجدول الرقم 8)). وغالباً ما تتيح الهيئات الحكومية والإقليمية الاطلاع على دراسات وتقاريرها وتوزعها مجاناً، فيمكن للباحث أن يستشهد بها ويستفيد منها.

الجدول الرقم (8)

أنواع الهيئات التي تصدر دراسات وتقارير غير منشورة

(بالنسبة المئوية)

لغة إنكليزية	لغة عربية	
10	5	مؤتمر
15	6	جمعية
20	0	مؤسسة خاصة
8	2	مركز أبحاث
18	26	مؤسسة حكومية
7	20	مؤسسة إقليمية
1	1	مؤسسة دولية
23	40	غير محدد
100	100	المجموع

المصدر: بحث المؤلف (إسطفان، 2018).

خلاصة

قدمت البيانات البليوغرافية لمقالات العينة ومراجعتها عدداً من المعطيات التي تسمح بتكوين صورة عن البحث العلمي في موضوع الإدارة التربوية، دون الحاجة إلى الغوص في محتوى تلك المقالات. ومن هذه البيانات ما يلقي الضوء على التأليف والنشر العلمي. ومن سمات مقالات العينة أن التأليف ليس فردياً بصورة دائمة، فالتأليف المشترك بلغ ما نسبته 43 بالمئة من مقالات العينة. وقد يعود ذلك إلى أن مؤلفي المقالات ينتمون إلى جامعات، فيشير إلى احتمال تعاون بين طلاب وأساتذة في الدراسة الواحدة. وقد أثبتت ندرة الأسماء الأجنبية أن التعاون ما زال محصوراً في الإطار العربي، ربما بسبب الحواجز اللغوية.

ويلاحظ أن المؤلف الواحد لم ينتج أكثر من بحث واحد في الموضوع نفسه، وهذا يشير إلى غياب المشاريع البحثية التي قد تشغل فريقاً بحثياً لفترة طويلة، والتي قد تستحق أكثر من مقال لعرض نتائجها.

وأظهرت بيانات النشر نوعاً من التبادل العلمي بين البلدان العربية، إذ تستقطب بعض الدوريات أعمال مؤلفين من غير مواطنيها، وينشر المؤلفون في دوريات من خارج موطنهم، إنما لا تتعدى هذه الحركة الإطار الجغرافي الضيق. فالدوريات الأردنية والفلسطينية تنشر الأبحاث من دول المشرق، وتجذب الدوريات المصرية الأبحاث من السعودية ومن دول جوارها.

أما تحليل الاستشهادات المرجعية فيعبر عن السلوك المعلوماتي للباحثين والتواصل العلمي بينهم، إذ يعتمد الباحث إلى ربط بحثه بأبحاث سابقة وتحديد مكانته من الإنتاج الفكري في موضوع اهتمامه. لكن عدم الالتزام بقواعد الإسناد من قبل المؤلفين وغياب مراجعة الاستشهادات المرجعية من قبل الدوريات والمحكمين، جعل من الصعب إجراء إحصاء دقيق لأثر المؤلفين والدوريات في الباحثين الآخرين في الموضوع نفسه، كما حال دون تحديد مدى استفادة الباحثين من المصادر الرقمية، فأدت المعلومات البليوغرافية ناقصة ومغلوبة في كثير من الأحيان. تبقى الكتب، سواء أكانت رقمية أو ورقية، أكثر أنواع المراجع التي يستشهد بها المؤلف التربوي العربي. ورغم أن الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا يلجؤون عادة إلى المقالات بقدر ما يلجأ إليها الباحثون في المجالات العلمية، فإن المقالات تبقى مصدراً أساسياً لمتابعة المستجدات في جميع الاختصاصات، ولا سيما على صعيد الأبحاث الميدانية. أما نسبة المقالات في مراجع دراسات العينة، فكانت متدنية إذ لم تبلغ نسبتها الربع، لا بل إن عددها كان أقل من عدد الأطروحات المذكورة في هذه المراجع.

جدير بالذكر أن نصوص المؤتمرات والدراسات غير المنشورة قليلة جداً بين المراجع المذكورة، وهي صعبة المنال لأنها غير مؤزعة في الأسواق، وتؤمّن عبر علاقات مباشرة بناشريها أو من خلال مجموعات بحثية. فلذلك يكون من المحتمل أن ثمة حواجز تعزل الباحثين التربويين العرب عن التواصل العلمي بمجموعات بحثية عالمية، وتعيق إلى حد ما استخدامهم للمراجع غير المنشورة.

وبلغت المراجع الأجنبية 32 بالمئة فقط من مجموع المراجع. وأغلبية المراجع الأجنبية هي من نوع المقالات، نظراً إلى سهولة الوصول إليها أو إلى ملخصاتها عبر قواعد المعلومات العالمية ومحركات البحث. إنما يبقى التفضيل للمراجع العربية ولا سيما الكتب والأطروحات العربية، التي تعالج الموضوع ضمن حدود الوطن والمنطقة.

صدر قسم معتبر من المراجع في الأردن (38 بالمئة)، ويعود ذلك ربما لأن نسبة المؤلفين الأردنيين كانت مرتفعة في العينة (30 بالمئة). ولا يكتفي المؤلفون بما يصدر في أوطانهم، فهم يستندون إلى مراجع من بلدان عربية أخرى بنسب متفاوتة. فتكثر المراجع الصادرة في الأردن والسعودية وفلسطين ومصر، أما الدراسات الصادرة في بعض البلدان

العربية الأخرى كالعراق وليبيا ولبنان والمغرب العربي فتبقى هامشية في مراجع الأبحاث حول الإدارة التربوية.

ومن أكثر المراجع المذكورة الكتب والأطروحات الأردنية، تليها الأطروحات السعودية والفلسطينية، وذلك لتوافرها على مواقع الجامعات إما بالنص الكامل أو بالملخص. إن إتاحة المعلومات مجاناً عبر الإنترنت يزيد من أثرها في الأبحاث العلمية ويسهم في تخفيف العوائق المالية التي تحول دون وصول الباحثين إلى مصادر المعلومات.

ونظراً إلى غلبة الكتب والأطروحات على الأنواع الأخرى، وهي أنواع بطيئة الإنتاج وأثرها طويل الأمد، فإن المراجع ليست حديثة بالإجمال، فمتوسط عمرها هو 11.4 سنة. لكن المقالات المذكورة في المراجع أيضاً لم تتسم بالحدثة، فبلغ متوسط عمرها 11 سنة. فهل يجد الباحث التربوي العربي صعوبة لتحديث مراجعه، وما هي العوائق التي تعترضه؟

حاولنا خلال مراقبة السلوك المعلوماتي للباحثين إجراء مقارنة بين مختلف البلدان العربية التي ينتمي إليها مؤلفو المقالات، وذلك لنستشف ما إذا كانت الظروف الاقتصادية المتفاوتة بين هذه الدول تؤثر في وصول الباحثين إلى مصادر معلومات متنوعة وحديثة من خلال ما تقدمه المكتبات الجامعية والمتخصصة. فتبين لنا أن الفروق بين الباحثين من مختلف البلدان العربية ليست كبيرة من ناحية أنواع المراجع ولغاتها وعمرها. ولا يبدو أن الفروق التي ظهرت تعود إلى اختلاف في الإمكانيات المادية للمؤسسات أو الدول التي ينتمون إليها، كما كان الحال منذ بضع سنين (جمع، 2014؛ Stephan-Hachem, 2004). فلم نلاحظ مثلاً أن الباحثين السعوديين يستندون إلى مراجع أحدث من زملائهم من بلدان عربية أقل ثراءً، وبالعكس فإن استخدامهم للمقالات الإنكليزية التي تقدمها قواعد المعلومات يعتبر قليلاً نسبة إلى غيرهم. فالفجوة العلمية التي كانت تظهر بين البلدان العربية والتي كانت تعكس مستويات متفاوتة في الإمكانيات التقنية وفي الموارد العلمية المتاحة في المكتبات تقلصت بل باتت شبه غائبة. ونعتقد أن انتشار استخدام التقنيات الرقمية من جهة واضطرار المكتبات المتخصصة والجامعية في مختلف البلدان العربية إلى اللحاق بالتطورات وتأمين المصادر الرقمية للباحثين كان عاملاً أساسياً في تقليص الفجوة، هذا فضلاً عن توسع حركة الوصول الحر والازدياد المضطرد إلى المصادر العلمية المتاحة مجاناً.

ولكن من المحتمل أن تحول عوائق أخرى دون استخدام الباحثين للمصادر العلمية العالمية، ومنها الحواجز اللغوية والثقافية. لقد خلص حنفي وأرفانيتس إلى القول بأن الجامعات تنتج نخباً داخل حدود الدول لا يتصل بعضها ببعض. (Hanafi and Arvanitis, 2015: 216) أما في ما يخص عيّننا، فبيّنت المقارنة بين بلد المؤلفين والتوزع الجغرافي لمراجعهم أنهم يستندون إلى الإنتاج البحثي العربي خارج إطار وطنهم وإنما تبقى مراجعهم محصورة في حدود اللغة العربية والمنطقة العربية.

ولا يبدو أن الباحثين يستفيدون كثيراً من الوسائل التكنولوجية لتوسيع دائرة البحث وتنويع مراجع أبحاثهم، ويبقى سلوكهم المعلوماتي تقليدياً بالنظر إلى أنواع المراجع

المفضّلة لديهم، والبطء في متابعة المستجدات العلمية، وقلة المشاركة في المؤتمرات، وغياب المشاركة في أبحاث في الخارج، وغيرها من الممارسات التي تعكس صعوبة لدى الباحثين في متابعة التبادل العلمي العالمي وقدرتهم على الانخراط فيه.

هذا دون أن ننسى أن المشاركة في التبادل العلمي العالمي تمرّ عبر إدراج دراساتهم في قواعد المعلومات العالمية ليتعرّف إليها الباحثون في الموضوع نفسه، من مختلف الدول الأجنبية. وذلك مرهون بجهود المؤلفين للارتقاء بمستوى أبحاثهم والالتزام بصياغة الملخصات باللغة الأجنبية، كما هو مرهون بتشديد القائمين على الدوريات العربية على معايير صارمة للنشر العلمي.

المراجع

- جمع، هنادي (2014). «مصادر المعلومات في الأبحاث التربوية العربية.» (رسالة ماجستير، الجامعة اللبنانية)، استرجعت من http://search.shamaa.org/PDF/Dissertation/LebUL/lu_ilmam_2014_a23500_geageah.pdf.
- الصوص، عوني عبد القادر منصور (2011). «واقع استخدام هيئة التدريس للشبكة العالمية «الإنترنت» كمصدر للمعلومات في الجامعات الخاصة في المملكة الأردنية الهاشمية.» *Informatique, science de l'information et bibliothéconomie RIST*: vol. 19, no. 1, pp. 52-81. <http://rist.cerist.dz/IMG/pdf/03ar-rist19-1.pdf>.
- Arunachalam, Subbiah (2013). «Information for Research in Developing Countries: Information Technology, a Friend or Foe?.» *International Information and Library Review*: vol. 35, nos. 2-4, pp. 133-147, <http://doi:10.1080/10572317.2003.10762596>.
- Bamyeh, Mohammed (2015). «The Content of Scholarly Periodicals: A Sample Study.» in: *Social Sciences in the Arab World: Forms of Presence*. Beirut: Arab Council for the Social Sciences, pp. 53-79 (Retrieved from <http://www.theacss.org/uploads/English-ASSR-2016.pdf>).
- Beile, Penny and David Boote and Elizabeth Killingsworth (2003). «Characteristics of Education Doctoral Dissertation References: An Inter-institutional Analysis of Review of Literature Citations.» in: *American Educational Research Association* (Conference Paper, Unpublished). (Retrieved from <http://eprints.rclis.org/15870/>).
- González-Alcaide, Gregorio, Juan Carlos Valderrama-Zurián and Rafael Aleixandre-Benavent (2012). «The Impact Factor in Non-English-speaking Countries. *Scientometrics*: vol. 92, no. 2, August, pp. 297-311, <https://doi.org/10.1007/s11192-012-0692-y>.
- Grădinaru, Camelia (2013). «The Information Searching Behaviour in the Digital Age.» *Argumentum: Journal the Seminar of Discursive Logic, Argumentation Theory and Rhetoric*: vol. 11, pp. 90-101. (Retrieved from http://www.fssp.uaic.ro/argumentum/Numarul%2011%20issue%201/06_Gradinaru%20Camelia_tehno.pdf).

- Grigas, Vincas, Simona Juzeniene, and Joné Velickaite (2017). «Just Google It»--The Scope of Freely Available Information Sources for Doctoral Thesis Writing.» *Information Research: An International Electronic Journal* : vol. 22, no. 1, March.
- Halima, Semra (2001). «Introduction à l'Analyse de citations: Brève revue de la littérature.» *Revue d'Information Scientifique et Technique*: vol. 11, no. 2, pp. 83-97. <<http://dx.doi.org/10.4314/rist.v11i2.26695>>.
- Hanafi, Sari and Rigas Arvanitis (2015). *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. London: Routledge. (Retrieved on 4/9/2018 from <<http://crc.ebsi.umontreal.ca/files/sites/60/2015/10/Serials.pdf>>
- Lemercier, Claire (2009). «Classer les revues de sciences humaines et sociales: comment? pour quoi?» paper presented at: *La Valeur de la science: Pourquoi évaluer la recherche?*. Liège, Belgique. (Retrieved on 4/9/2018 from <<https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00521517/document>>).
- Marouf, Laila and Mumtaz A. Anwar (2010). «Information-seeking Behavior of the Social Sciences Faculty at Kuwait University.» *Library Review*: vol. 59, no. 7, pp. 532-547. <<https://doi.org/10.1108/00242531011065127>>.
- Meho, Lokman I. (2007). «The Rise and Rise of Citation Analysis.» *Physics World*: vol. 20, no. 1, p. 32. (Retrieved on 4/9/2018 from <<https://arxiv.org/ftp/physics/papers/0701/0701012.pdf>>.
- Al-Muomen, Nujoud, Anne Morris and Sally Maynard (2012). «Modelling Information-seeking Behaviour of Graduate Students at Kuwait University.» *Journal of Documentation*: vol. 68, no. 4, pp. 430-459, <<https://doi.org/10.1108/00220411211239057>>.
- Al-Muomen, Nujoud, Debora Shaw and Michael Courtney (2016). «How Will I Know?» Engagement with Information Resources: A Comparison of Undergraduates at Indiana and Kuwait Universities.» *Library Review*: vol. 65, nos. 4-5, pp. 242-254, <<https://doi.org/10.1108/LR-12-2015-0120>>.
- Nicolaisen, Jeppe (2007). «Citation Analysis.» *Annual Review of Information Science and Technology*: vol. 41, no. 1, pp. 609-641. <<https://doi.org/10.1002/aris.2007.1440410120>>.
- Posner, Richard A. (1999). «The Theory and Practice of Citations Analysis, with Special Reference to Law and Economics.» University of Chicago Law School, John M. Olin Law and Economics, Working Paper, no. 83 (Retrieved from <https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=179655>
- Sandison, Alexander (1989). «Documentation Note: Thinking about Citation Analysis.» *Journal of Documentation*: vol. 45, no. 1, pp. 59-64. <<https://doi.org/10.1108/eb026839>>.
- Seglen, Per O. (1997). «Why the Impact Factor of Journals Should not be Used for Evaluating Research. *BMJ: British Medical Journal*: vol. 314, no. 7079, p. 498. (Retrieved on 4/9/2018 from <<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC2126010/pdf/9056804.pdf>>.
- Stephan-Hachem, Maud (2004). «Les Moyens de la recherche en sciences de l'information dans les pays arabes: L'exemple de l'Égypte et de l'Arabie Saoudite. *Documentaliste-Sciences de l'Information*: vol. 41, no. 4, pp. 252-261 (Retrieved from <https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=DOCSI_414_0252>)
- Ware, Mark and Michael Mabe (2015). «The STM Report: An Overview of Scientific and Scholarly Journal Publishing.» *Copyright, Fair Use, Scholarly Communication, etc..*

- vol. 9. (Retrieved from <<http://digitalcommons.unl.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1008&context=scholcom>>).
- Williams, Peters [et al.]. «The Role and Future of the Monograph in Arts and Humanities Research.» paper presented at: The Aslib Proceedings, Emerald Group Publishing Limited, vol. 61, pp. 67–82.
- Wilson, T. D. (1997). «Information Behaviour: An Interdisciplinary Perspective.» *Information Processing and Management*: vol. 33, no. 4, July, pp. 551-572. (Retrieved on <http://www.academia.edu/download/41067415/Information_behaviour_Wilson.pdf>).
- Zhang, Li (2007). «Citation Analysis for Collection Development: A Study of International Relations Journal Literature.» *Library Collections, Acquisitions, and Technical Services*: vol. 31, no. 3, pp. 195–207, <<http://doi:10.1080/14649055.2007.10766165>>.

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

تصدير الثروة واغتراب الإنسان تاريخ الخلل الإنتاجي في دول الخليج العربية

عمر هشام الشهابي



يحاول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال التالي: ما شكل الإنتاج الاقتصادي في دول مجلس التعاون في عصر النفط، وما العلاقات الاجتماعية والسياسية التي نمت حوله، وهل هو مستدام مستقبلاً؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال أن نعرض على تاريخ اكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وتغلغل الاستعمار البريطاني في أراضيها، ونشوء الدولة الحديثة، وتكوين الشركات الربحية، وبروز خدمات الرفاه الاجتماعية، ومطالبات الحركات السياسية التي نُظمت بين مواطنيها، ونشأة نظام الكفالة وشبكات الهجرة التي تشكلت حوله، ونمط بناء المدن الحديثة في المنطقة، واستملاك مواد الطبيعة واستغلالها من أراض وبحار. ويحاول هذا الكتاب مقارنة كل هذه المحاور من منظور مختلف نقدي، يتفاعل مع ويتجاوز السرديات المتداولة بعامة. ونأمل أن يجد القارئ المهتم بدول الخليج العربية عموماً، ما يثير انتباهه بين دفتي هذا الكتاب.

520 صفحة

الثن: 22 دولاراً أو ما يعادلها